اتفاق الشراكة الأوروجزائري: قراءة في المحتوى الاقتصادي وإبراز لتداعيات تنفيذه على قطاع الصناعات التحويلية

أ. ميموني سمير

جامعة بومرداس– الجزائر

mimounisami03@yahoo.fr

ملخص:

سنحاول من خلال هذه الورقة دراسة المضمون الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتحليل تداعيات دخوله حيز التنفيذ على قطاع الصناعات التحويلية. علما أن هذا الأخير يعد بمثابة القطاع الأكثر تأثرا بتحقيق الهدف الرئيس للاتفاق في جانبه الاقتصادي ألا وهو انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية في آفاق 2017 وذلك بسبب الوضعية الصعبة التي يتواجد فيها القطاع بفعل المشاكل المتراكمة التي يتخبط فيها منذ عدة سنوات من جهة وتواضع نتائج السياسات والتدابير المرافقة الهادفة إلى تطوير المؤسسات الصناعية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاح: الشراكة الأورومتوسطية، اتفاق الشراكة، منطقة التبادل الحر ، الصناعة

Résumé:

Nous essayerons à travers ce papier d'étudier le contenu économique de l'accord sa d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne et d'analyser les impacts de mise en œuvre sur le secteur des industries manufacturières.

Sachant que ce dernier est considéré comme le secteur le plus touché par la réalisation de l'objectif principal de l'accord dans son aspect économique, à savoir l'adhésion de l'Algérie à la zone de libre échange euro méditerranéenne à l'horizon 2017.

Cela est du, d'une part, à la situation difficile que vit le secteur industriel suite aux problèmes accumulés pendant de nombreuses années, et d'autre part, aux résultats modestes des politiques et mesures d'accompagnements consacrées au développement des entreprises industrielles.

Mots clés : Partenariat euro méditerranéen, Accord d'association, Zone de libre échange, Industrie.

مقدمة:

يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للجزائر وذلك بفعل خصوصية العلاقة الرابطة بينهما والتي تترجم حاليا في اتفاق الشراكة بينهما الذي دخل حيز التنفيذ منذ سبتمبر2005. والمتسم بمنهج كلي مختلف عن اتفاق التعاون لسنة 1976 كونه يغطي جميع جوانب الشراكة الأورومتوسطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويعد الجانب الاقتصادي الركن الأهم للاتفاق والمتضمن إقامة منطقة للتبادل الحر للمنتجات المصنعة خلال فترة انتقالية مقدرة باثنتي عشر سنة من تاريخ دخوله حيز التطبيق، وهو ما يعني فتح السوق الجزائرية بالكامل أمام المنتجات المصنعة الأوروبية في آفاق2017، علاوة على تحرير جزئي لتجارة المنتجات الزراعية والخدمات ضمن إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية، مع تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بدعم جميع الجهود التي من شأنها تحقيق التنمية في مختلف المجالات.

رغم أن فترة دخول الاتفاق حيز التنفيذ ليست بمدة كافية لتقييم موضوعي ودقيق لآثار تطبيقه على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، إلا أن باب النقاش فتح واسعا بين مختلف الأطراف التي تتفق على صعوبة المرحلة المقبلة للاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، وهذا انطلاقا من النتائج الأولية التي كانت سلبية بشكل واضح على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الوضعية الهشة التي يتواجد فيها القطاع الصناعي الذي يعد الأكثر عرضة لآثار الانضمام إلى منطقة التبادل الحر.

وكما هو معروف فقد مر القطاع الصناعي بمراحل متباينة لها منطلقاتها وخصائصها وجذورها التاريخية، وكان عرضة للعديد من التحولات، بدءا بإعطائه الأولوية منذ ستينيات القرن الماضي في خطط بناء الاقتصاد الجزائري واعتباره القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية المستقلة وتم الاعتماد في ذلك على إستراتيجية إحلال الواردات سعيا لبناء جهاز إنتاجي وطني كفيل بإحداث التنمية وتحسين معيشة السكان وتقليل معدلات الفقر والبطالة، والتي هي إستراتيجية ذات توجه داخلي مرتكزة على تطوير صناعتها الإستراتيجية مستفيدة في ذلك من وفرة الموارد الطبيعية لديها، وفي ذات الوقت العمل على خلف فروع جديدة للصناعة التحويلية لتغطية حاجات السوق المحلية بإحلال الإنتاج المحلي من السلع الاستهلاكية المصنعة . وقد لعبت الحكومة الدور المحوري للتنمية الصناعية عبر تنمية القطاع العام وتهميش القطاع الخاص الصناعي طوال عقود مع توفير مظلة من الحماية لهذه الصناعات ضد المنافسة الأجنبية

والتي كانت في أغلب الأحيان مفرطة غير مبررة اقتصاديا بل أنها لم تحقق الغاية التي وجدت من أجلها.[i]فهي لم تحقق الاستقلال الاقتصادي المنشود، بل عملت على تكريس التبعية نحو الخارج ومن توليد صناعة قاصرة عن قيادة الحركة التنموية[ii].

فمعالم فشل سياسة التصنيع المتبعة سرعان ما بدأت تظهر منذ ثمانينات القرن الماضي والتي هي امتداد وانعكاس منطقي لفشل منهج الاقتصاد المخطط الذي طبق لأزيد من عقدين، الأمر الذي أدى بها إلى تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية المتوالية والواسعة النطاق في سياق التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق الذي جاء بفعل ضغوط داخلية ومتغيرات خارجية، والتي مست جميع القطاعات بما فيها القطاع الصناعي بغية تصحيح التشوهات التي عانت منها مختلف الفروع الصناعية من جهة، وتكييفها مع متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد القائم على المنافسة وتحرير الأسواق من جهة أخرى.

وعليه فقد تم إتباع العديد من الإصلاحات التي جاءت متناسقة مع هذا التوجه، على غرار إعادة هيكلة القطاع الصناعي من خلال تنفيذ برامج لإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية ومنح استقلالية التسيير للمؤسسات خلال الثمانينات، والعمل على تنمية القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي وذلك بمحاولة تنفيذ برامج خصخصة المؤسسات العمومية بشكل كلي أو جزئي منذ سنة 1995 وهو تاريخ وضع أول قانون للخصخصة في الجزائر قبل تعديله سنة 2001، وكذا القيام بتدابير هادفة إلى تحسين مناخ الأعمال والاستثمار كوضع الأطر التشريعية المنظمة له ومنح مختلف الامتيازات للمستثمرين. يضاف إليها تنفيذ برامج التأهيل المرافقة للقطاع الصناعي منذ سنة 2002 بهدف التكيف مع متطلبات تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتلافي الآثار السلبية الناجمة عن الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية في آفاق2017 . ثم وضع أسس إستراتيجية صناعية جديدة في فيفري سنة 2007 والتي لم تنفذ بشكل فعلي لحد الآن.

غير أنه عند تفحص محصلة تطبيق هذه السياسات، يلاحظ أنها كانت محدودة على كافة المستويات وذلك انطلاقا من كونها لم تؤدي إلى إحداث الانطلاقة المرجوة للصناعات التحويلية الجزائرية التي لا تزال تشكل الحلقة الأضعف في الاقتصاد ككل،كما تبينه مؤشرات الأداء السلبية المسجلة من قبل فروعها خلال السنوات الأخيرة، وهذا بفعل المشاكل المتعددة التي تعاني منها المؤسسات الصناعية، علاوة على

التأخر في برامج التأهيل وتواضع نتائجها مقارنة بما حققته دول الجوار الموقعة على اتفاق الشراكة كتونس والمغرب، وكذا التردد وعدم وضوح الرؤية التي لا تزال تميز عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة والتي تترجم في عدم استقرار التشريع الاقتصادي والذي يتجلى في وضع قرارات ثم التراجع عنها في وقت لاحق لسبب أو لآخر كالتراجع عن تطبيق مسار خصخصة مؤسسات القطاع وتقييد الإجراءات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة2009.

وانطلاقا مما تم عرضه، ستحاول هذه الورقة تلمس تداعيات تطبيق اتفاق الشراكة الأوروجزائري على قطاع الصناعات التحويلية العمومية في الجزائر نظرا للأهمية التي لا يزال يحظى بها القطاع الصناعي العام، وذلك انطلاقا من دراسة كل من المحتوى الاقتصادي لاتفاق الشراكة وموقع الصناعة فيه، مع إبراز لواقع القطاع والتحديات المستقبلية التي سوف تواجهه وذلك على ضوء الوضعية الصعبة التي يتواجد فيها.

أولا:استعراض للمضمون الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

قبل التعرض لمضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في شقه الاقتصادي، لابد من الإشارة ولو بشكل مختصر لأبرز

الفوارق التي تميزه عن اتفاق التعاون المبرم بين الطرفين في أفريل1976ضمن نطاق السياسة المتوسطية المجددة (الفترة1972-1992) سواء على صعيد طبيعة العلاقة التي تربط الطرفين المتعاقدين أو على صعيد مضمون الاتفاق:

- فعلى مستوى طبيعة العلاقة بين الطرفين: نجد أن اتفاق التعاون كان يطرح العلاقة بين الطرفين في صورة مانح لجملة من المزايا ممثل في المجموعة الأوروبية لصالح الطرف المتلقي لها، فهي إذن عبارة عن صيغة من طرف واحد تأخذ شكل معونة يبدي مانح استعداداه لتقديمها مع تحديديه لقيمتها وطبيعتها وتوقيتها أو تعديل شروطها. في حين أن اتفاق الشراكة يطرح العلاقة بين طرفيه ضمن نطاق تعاقدي يترتب عته حقوق والتزامات متبادلة يفترض أن تكون متكافئة وملزمة للطرفين.[iii]
- أما على مستوى المضمون: فيلاحظ أن اتفاق التعاون كان ذو طابع تجاري بالدرجة الأولى على اعتبار أن هذا التعاون لم يكن يتعدى منح بعض التفضيلات التجارية في حدود وبشروط معينة مع إضافة شيء من المساعدات المالية والتقنية[iv]،وذلك من خلال:

- وضع نظام أفضليات تجاري يسمح بحرية دخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية بمنحها نفس الأفضلية التجارية الممنوحة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة آنذاك في إطار النظام المعمم للأفضليات التي شرعت في تطبيقه المجموعة الأوروبية منذ سنة1971[v]، مع استثناء المنتجات الحساسة كالمنتجات النسيجية التي يخضع دخولها لنظام الحصص،[vi] في حين يتم تقديم تنازلات تعريفية على المنتجات الزراعية من الطرفين تتراوح مابين20 %-80 %[vii]، مع وضع جداول زمنية محددة لحجم المنتجات الزراعية التي يتم دخولها إلى السوق الأوروبية وهذا بغية حماية المنتجين الأوروبيين.
- التعاون المالي الموزع بين المساعدات المالية الممنوحة من قبل ميزانية المجموعة الأوروبية والقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة وبنسب فوائد محسنة.

أما اتفاق الشراكة فهو يتسم بمنهج كلي لا يستند فقط إلى عوامل اقتصادية محضة، بل هو أشمل من ذلك كونه يغطي جميع مناحي السلال الثلاثة لإعلان برشلونة سنة1995، فإضافة إلى تضمنه لجانب اقتصادي ومالي، فإنه تضمن أيضا برامج عمل وأهدافا أمنية وسياسية وكذا ثقافية واجتماعية.[viii] مع وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذا الاتفاق من خلال إنشاء هيئات مشتركة بين الطرفين لهما مسؤولية وضع تنفيذه هما: مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين، والذي له سلطة اتخاذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة، ولجنة الشراكة و تتكون من موظفين وخبراء .

كما يجب الإشارة إلى أن اتفاق الشراكة الأوروجزائري لا يختلف في جوهره عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، فهي متشابهة إلى حد كبير مع بعضها البعض مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة نتيجة خصوصيات كل بلد شريك والمتعلقة في واقع الأمر بالتفاصيل المتعلقة بتنفيذ بنوده وبعملية ترتيب الأولويات. ومن ثم فلا غرابة إذن في كون الجانب الاقتصادي و المالي الذي يشكل البعد الأكبر في الاتفاق غير مختلف من حيث المضمون عن باقي الاتفاقيات، وبالتالي فهو يشتمل على تحرير للمبادلات التجارية مع إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق2017 تكون مرافقة بتعاون اقتصادي ومالي.

1- تحرير المبادلات التجارية مع إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في آفاق2017

تعتبر منطقة التبادل الحر الصيغة الدرجة الثانية بين درجات سلم التكامل الاقتصادي[ix]، بل هناك من الاقتصاديين من يرى ضرورة أن يبدأ هذا السلم بمنطقة التجارة الحرة وفيها يتم فيها إلغاء كافة العوائق التجارية في وجه حركة السلع والخدمات، فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية مع باقي دول العالم بما يتناسب مع مصلحتها الاقتصادية.[x] وبالتالي فهي بمثابة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي كونها تهدف بالدرجة الأولى إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

وفي هذا السياق يمكن إدراج إقامة منطقة التجارة الحرة الاورومتوسطية في إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة[xi]، والتي عرفت انتشارا كبيرا خصوصا منذ مطلع التسعينيات والتي تقوم على أساس التكتل بين الدول بغض النظر عن تباين مستويات النمو بينها، حيث تسند مهمة قيادة المجموعة إلى الطرف المتقدم، علاوة على أخذ الجانب السياسي لمكانة هامة في هذه التكتلات إضافة إلى الجانب الاقتصادي بطبيعة الحال، كما أنها جاءت متماشية مع نتائج جولة الاوروغواي وقرارات منظمة التجارة العالمية التي أنهت عهد النظم التفضيلية التي كانت تتمتع بموجبها الدول النامية بمزايا تمنحها لها الدول المتقدمة من دون اشتراط المعاملة بالمثل، فالقاعدة الحالية في ظل الإقليمية الجديدة متمثلة في تساوي وتماثل التزامات جميع الأطراف بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي، فالتعامل أصبح بين شركاء وفق متطلبات العطاء مقابل الأخذ.[xii]

فتحرير التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي تضمنه الباب الثاني للاتفاق يعتبر العمود الفقري لخطة الشراكة بينهما، حيث سيتم بموجب الاتفاق تحرير التجارة بشكل كامل بين الطرفين المتعاقدين خلال فترة زمنية أقصاها اثنتا عشر سنة ابتدءا من تاريخ دخوله حيز التطبيق وهذا بالنسبة للمنتجات الصناعية. أما الترتيبات الخاصة بتحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري. فقد عمد الاتحاد الأوروبي إلى تحريرها بشكل تدريجي وغير كامل بإخضاعها لنظام أفضليات متبادل بين الطرفين يشتمل تخفيض جزئي أو كلي للرسوم الجمركية، ووضع قيود كمية وزمنية ومنح الاحتفاظ بمكون زراعي، والسماح برد الرسوم على الصادرات الزراعية .

ومما ورد سالفا يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي لم يأتي بالجديد فيما تعلق بملف تحرير المبادلات التجارية في إطار اتفاق الشراكة، إذ تعامل مع المسألة بما تقتضيه مصالحه دون مراعاة مصالح الطرف الآخر، وهو الأسلوب نفسه المعتمد مع باقي شركائه المتوسطيين، والذي يظهر جليا في التفرقة بين آليات تحرير تجارة السلع الصناعية والسلع الزراعية وكذا تحرير تجارة الخدمات، بحيث أن :

- إلغاء جميع القيود الكمية على الصادرات الصناعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية ليس بأمر جديد أتى به الاتفاق، فهي قد تآكلت كلها بعد انتهاء العمل في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف بنظام الحصص الذي كان مفروضا على السلع النسيجية سنة2005 في إطار اتفاقية تجارة المنسوجات والملابس. ونفس القول ينطبق على الرسوم الجمركية التي قام الاتحاد الأوروبي بإلغائها كليا وفرض ذلك على الطرف الأخر. وقد جاء هذا الأمر ليس استجابة لمتطلبات الشراكة الاقتصادية بين الطرفين بقدر ما هو انعكاس لما تتميز به تجارة هذه المنتجات في إطار منظمة التجارة العالمية والتي تعد الرسوم المفروضة عليها شديدة الخفض.[xiii]

- استبعاد مسألة التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية، فالاتحاد الأوروبي يتعامل مع هذه المسألة في إطار سياسته الزراعية المشتركة والهادفة إلى حماية الإنتاج الزراعي الأوروبي من المنافسة الأجنبية بالدرجة الأولى من خلال دعم القطاع ووضع العراقيل أمام حرية انتقال المنتجات الزراعية[xiv]، مما يصعب نفوذها إلى الأسواق الأوروبية والتي كانت دائما مصدر خلاف مع بقية الاقتصاديات الأخرى بما فيها الدول المتوسطية الشريكة.

- إخضاع تجارة الخدمات لاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية، وبما أن الجزائر لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية، فإن الاتفاق ينص على صيغة انتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد الأوروبي منح الجزائر الاستفادة من التزامات دول الاتحاد الأوروبي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات مقابل التزام الجزائر منح الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مبدأ – الدولة الأكثر رعاية- . وبعد انضمامها إلى المنظمة، فسوف يتم التفاوض مجددا حول اتفاق اندماج وتحرير للمبادلات الخاصة بالخدمات بصورة متبادلة وفق اتفاقية الجاتس. مع العلم أن الاتفاق قد تضمن في بابه الثالث المتعلق بتجارة الخدمات جملة من الأحكام المنظمة لحقوق التأسيس وكذا تزويد الخدمات عبر الحدود بين الطرفين.

2- التعاون الاقتصادي والمالي في إطار اتفاق الشراكة:إن تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي ضمن اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية بشكل عام هو الذي يضفى مبدئيا على منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية صبغة تنموية ويسمو بها عن مجرد ترتيب تجاري محض.[xv] ومن ثم فهو يتوخى دعم جميع الجهود التي من شأنها المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.[xvi]

فمجالات التعاون كما وردت في الباب الخامس من نص اتفاقية الشراكة هي: الصناعة، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، ترقية وحماية الاستثمارات، توحيد مقاييس المطابقة وتقويمها، تقريب التشريعات، التعاون في مجال الخدمات المالية، الزراعة والصيد البحري، النقل، مجتمع المعلومات والاتصالات، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعات التقليدية، التعاون في مجال الجمارك والإحصاء، وكذا التعاون في مجال حماية المستهلكين.[xvii] في حين أن أولويته تتمحور حول:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتأهيل المؤسسات قصد مواجهة تحديات المنافسة في إطار منطقة التبادل الحر.
- دعم القطاع الخاص ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص وبرامج خصخصة المؤسسات العمومية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا الأوروبي منه.

وحتى تكون متابعة فعالة لأساليب ومجالات التعاون الاقتصادي سواء الثنائي الأوروجزائري أو على الصعيد الإقليمي أي التعاون الذي يعمل على تشجيع كل نمط من الأعمال المشتركة بين أطراف الشراكة الأورومتوسطية، فقد تم اعتماد وسائل تنفيذ هذا التعاون والإلمام بكل مجالاته، ومن بينها: [xviii]

- الحوار الاقتصادي المنتظم الذي يعقد بين الفريقين والذي يغطي كافة قطاعات السياسة الاقتصادية الكلية، مثل اجتماعات المسؤولين والخبراء، وكذا تشجيع الأعمال المشتركة عن طريق الحلقات الدراسية وورش العمل.
- أعمال دعم الشراكة والاستثمار المباشر بين المتعاملين لاسيما الخواص منهم، وكذا دعم برامج الخصخصة .
- تشجيع المساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية وتبادل المعلومات في مجالات التعاون مع دعم أعمال الاستشارة والخبرة والتكوين.

كما تم الاتفاق على دعم الاتحاد الأوروبي لمختلف المشاريع والنشاطات في إطار التعاون المالي من خلال القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار أو ضمن برنامجMEDA الذي غطى الفترة1995-2006، والذي عوض فيما بعد ببرنامج مالي جديد سيغطي الفترة 2007-2013 وهذا في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار، هو الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEVP[xix] مع إمكانية تطوير صيغ تمويلية أخرى في إطار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي انطلق في جويلية2008.

ثانيا: موقع الصناعة ضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:لقد حضي القطاع الصناعي بمكانة هامة في الشق الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأوروجزائري على اعتبار أن منطقة التبادل الحر المزمع إقامتها بين الطرفين مخصصة للمنتجات المصنعة من ناحية ووضع القطاع الصناعي ضمن أولويات التعاون الاقتصادي من ناحية أخرى.

1- تخصيص منطقة التبادل الحر للمنتجات المصنعة :تنص المادة 6 من الاتفاق على إقامة هذه المنطقة بشكل تدريجي بين الطرفين خلال الفترة تقدر باثنتي عشرة سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ وهذا بإلغاء جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين بحلول سنة 2017 وفق رزنامة تخص ثلاثة قوائم من المنتجات المصنعة كما هو مبين في الباب الثاني من نص الاتفاق.

فبالنسبة للصادرات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي، يتم إعفائها من الرسوم التعريفية ودون أية قيود أخرى بمجرد دخول الاتفاق مرحلة التنفيذ. ويستثنى من هذه القائمة السلع التي يعتبرها الاتحاد حساسة وتحظى بمعاملة خاصة والواردة في الملحق الأول ومن بينها السلع النسيجية والملابس. في حين أن تجارة المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى السوق الجزائرية فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل خلال الفترة الانتقالية وفقا لثلاثة قوائم مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 1: رزنامة التفكيك التعريفي للمنتجات المصنعة في إطار اتفاق الشراكة الأوروجزائري

القائمة	المنتجات	المرجع	عدد البنود التعريفية	تاريخ انطلاق عملية التفكيك	نسب التفكيك
القائمة الأولى	المنتجات المحددة في المادة 9 الفقرة رقم 1	الملحق رقم 2 من الاتفاق	2076	بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ (1 سبتمبر 2005)	%100
القائمة الثانية	المنتجات المحددة في	الملحق رقم 3 من	1089	1 سبتمبر 2007	%20

	المادة 9 الفقرة رقم 2	الاتفاق		1 سبتمبر 2008	%30
				1 سبتمبر 2009	%40
				1 سبتمبر 2010	%60
				1 سبتمبر 2011	%80
				1 سبتمبر 2012	%100
القائمة الثالثة	المنتجات المحددة في المادة 9 الفقرة رقم 3	الملاحق رقم 2 ورقم 3 من الاتفاق	1964	1 سبتمبر 2007	%10
				1 سبتمبر 2008	%20
				1 سبتمبر 2009	%30
				1 سبتمبر 2010	%40
				1 سبتمبر 2011	%50
				1 سبتمبر 2012	%60
				1 سبتمبر 2013	%70
				1 سبتمبر 2014	%80
				1 سبتمبر 2015	%90
				1 سبتمبر 2016	%95
				1 سبتمبر 2017	%100

في سنة 2017 سيتم تحرير كامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين

-UE: un bilan critique, Communication au KHELADI Mokhtar (2007), L'Accord d'association Algérie

المصدر:

Colloque international " Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et du Proche–Orient", organisé par la Commission Economique des Nations Unies pour l'Afrique (UNECA) et le Groupe d'Analyse et de Théorie Economique(GATE UMR 5824 du CNRS, Université Lumière Lyon 2),le19-20 Octobre, Rabat, p3.

2- وضع القطاع الصناعي ضمن أولويات التعاون الاقتصادي الأوروجزائري

إضافة إلى المخصصات المالية المقدمة من طرف برنامج ميدا لدعم المشاريع والبرامج المرتبطة بالقطاع الصناعي على غرار تمويل البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاشتراك مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بمبلغ 57 مليون والذي شرع في تنفيذه شهر أكتوبر سنة2002 حتى نهاية سنة2007، وكذا تمويل برنامج دعم إعادة الهيكلة الصناعية والخصخصة الذي غطى الفترة 1999-2008 بمبلغ 38 مليون يورو . فإن هناك أشكال أخرى للتعاون الصناعي في إطار الشراكة الأوروجزائرية وهي: [xx]

- تحفيز المؤسسات الإنتاجية التابعة للاتحاد الأوروبي أو الجزائرية على الدخول في شراكات مع بعضها البعض مع العمل على إحداث بيئة إدارية مشجعة على هذا التعاون،

- تشجيع التعاون المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين وهذا من خلال دخول الدول الشريكة بما فيها الجزائر إلى شبكات تابعة للمجموعة الأوروبية تعمل على تقريب الشركات مع بعضها البعض. ومن أمثلة هذه الشبكات: شبكة BC-NET (Business Cooperation Network) التي تعد بمثابة قاعدة للبيانات الخاصة بالمؤسسات الراغبة في دخول في شراكات مع مؤسسات أخرى، مراكز الأعمال (Centres des affaires) ...

- المساهمة في دعم وتمويل برامج تأهيل المؤسسات الصناعية خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا دعم الجهود الرامية إلى تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي...

- المساهمة في برامج تأهيل الموارد البشرية في القطاع الصناعي تعليما، وتدريبا عبر إعداد وتمويل برامج تدريبية وتوفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها لدعم هذه البرامج، وبالتالي إعطاء الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الصناعية المعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة. إضافة إلى المساهمة في تطوير وتشجيع الصادرات الجزائرية من المنتجات المصنعة.

ثالثا: تداعيات تطبيق اتفاق الشراكة الأوروجزائري على قطاع الصناعة التحويلية

يعد التصنيع حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمثابة نشاط تنموي يتم بمقتضاه تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية من أحل قيام هيكل اقتصادي محلي متنوع وتطور تقنيا، قوامه قطاع تحويلي ديناميكي يمتلك وسائل الإنتاج وينتج كلا من السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وقادر على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.[xxi] فقوام التصنيع وركيزته الأساسية، تكمن رغم أهمية قطاع الصناعات الاستخراجية في وجود قطاع صناعي تحويلي متمتع بقدرة عالية على استيعاب التطورات التكنولوجية وعلى تطبيق تقسيم العمل والتخصص، لذا فهو يمثل الوعاء الرئيسي في الاقتصاد لتطوير المهارات والأساليب والمعدات الإنتاجية ولنشر هذه التطورات في أرجاء الاقتصاد، علاوة على قدرته المميزة في خلق التراكم الرأسمالي وتوسيع نطاق عملية إعادة الإنتاج وإضافة حلقات إنتاجية جديدة ورفع معدلات القيمة المضافة.[xxii]

غير أن الملاحظ لواقع التصنيع في الجزائر يستخلص منذ الوهلة الأولى الواقع الصعب الذي تتواجد فيه فروع الصناعة التحويلية، والتي تعد الأكثر تأثرا بتنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. وعليه سيتم التعرض في هذا الجانب من الورقة للآثار المترتبة على تطبيق اتفاق الشراكة على قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وتحدياته المستقبلة على ضوء انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية في آفاق 2017 وذلك على ضوء وضعه الراهن.

1- تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر: تحليل للوضعية والخصائص واستعراض لأبرز العوائق

يتطلب تشخيص الوضعية الحالية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر، دراسة وضعية القطاع وخصائصه من خلال مؤشرات أدائه ثم التعرض بعد ذلك لأبرز العوائق التي تواجهه.

1-1- تحليل وضعية القطاع وخصائصه من خلال مؤشرات الأداء

لا يزال القطاع الصناعي العمومي الجزائري يعاني من أزمة هيكلية، إذ يمتاز بضعف القاعدة الإنتاجية والهيكلية وانخفاض درجة التشابك والترابط بين مختلف الأنشطة الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى. فمؤشرات أدائه إضافة إلى الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها جل المؤسسات الصناعية، تدل على استمرار التراجع الذي يعرفه القطاع منذ التسعينيات، رغم العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي مسته منذ مطلع الثمانينيات من إعادة هيكلة وتطهير مالي. فإجمالي عمليات التطهير المالي خلال الفترة 1991-2001 لوحدها قدر بأكثر من 1200 مليار دج وهو ما يكفي لإنجاز نسيج صناعي جديد،[xxiii] لترتفع إلى 36 مليار دولار أمريكي خلال الفترة1991-2005 ثم 40 مليار دولار في الفترة 1991-2007.[xxiv]

1-1-1- ضعف قاعدة الصناعات التحويلية وتدني نصيبها في هيكل الاقتصاد الجزائري

رغم أن القطاع الصناعي بشكل عام يساهم بما يناهز 40 % من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، غير أن ذلك راجع للمكانة الكبيرة للصناعات الاستخراجية كالمحروقات التي قدرت قيمتها المضافة سنة 2010 بما يقارب 4180,4 مليار دج وهو ما يعادل 34,7 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[xxv]. في حين يبقى دور الصناعات التحويلية هامشيا في الاقتصاد ككل كما تبينه مؤشرات أداء

فروعها التي تعكس الوضعية الصعبة التي تتواجد فيها أغلب فروعها. حيث لم تتجاوز قيمتها المضافة عتبة 6 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2010. فقد قدرت سنة2007 على سبيل المثال 480 مليار دج وهو ما يعادل5,1 % من الناتج المحلي الإجمالي و598 مليار دج سنة 2010 وهو ما يعادل 5 % من الناتج المحلي الإجمالي.[xxvi]

مع التذكير بأن مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة للقطاع قد عرفت في السنوات الأخيرة انخفاضا متواصلا وهذا من74% سنة 1989 إلى 54,4 % سنة 2009 بفعل توسع القطاع الخاص الذي لم تكن تتجاوز نسبة مساهمته في القيمة المضافة للقطاع 26% سنة 1989 لترتفع سنة 2009 إلى 45,6 %.

كما اتسم قطاع الصناعات التحويلية بانخفاض إنتاجية العمل خلال الفترة الممتدة ما بين 1985-2005 بنسبة 50 % مع تراجع في معدل الأجور بمعدل 56 % الأمر الذي أدى إلى انكماش كتلة الأجور في الناتج بنسبة15 % ، وهذا لا يعبر عن تحسن في تنافسية الصناعات التحويلية بقدر ما يعكس من تدهور وتراجع في النمو.[xxvii]

إضافة إلى تدنى حجم العمالة بشكل عام منذ مطلع التسعينيات، حيث قدر إجمالي اليد العاملة في القطاع (الصناعات التحويلية) سنة 2009 بحوالي106657عامل بعدما كانت تقدر424.200 عامل سنة 1994[xxviii]، بمعنى أنها عرفت انخفاضا بنسبة 74,85% وذلك لعدة عوامل مرتبطة بإقامة الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية وكذا تراجع توسيع القطاع العام وتحويل جزء كبير منه إلى القطاع الخاص وانخفاض مستوى التوظيف فيه دون أن يقابل ذلك توسع ملائم في الاستثمارات والمشاريع الصناعية الخاصة وإقامة صناعات حديثة مستخدمة لعمالة قليلة، إذ نجد خلال الفترة2007-2009 قد تم الاستغناء على حوالي 12915منصب شغل.[xxix]

من المعروف أن التطور في مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي له أهمية كبيرة في عملية التحول الصناعي ويحدث ذلك عندما يفوق معدل نمو الصناعة معدل النمو الاقتصادي. ذلك أن المسار الطبيعي لأي عملية تصنيع ناجحة هو استمرار ارتفاع معدل نمو الناتج الصناعي عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حتى يمكن أن يرتفع النصيب النسبي للصناعات التحويلية في هيكل الاقتصاد

الوطني مع مرور الوقت، وبما يؤدي إلى تعميق درجة التصنيع واكتساب ميزات تنافسية جديدة، والانتقال إلى مراحل أكثر تطورا في عملية التصنيع.[xxx] غير أن الوضع في الجزائر هو معاكس تماما لهذا السياق، وذلك بالنظر إلى تطور مؤشر الإنتاج للقطاع الصناعي الذي يبين بوضوح الوضعية الصعبة للقطاع العمومي بصفة عامة وقطاع الصناعات التحويلية بصفة خاصة، فمتوسط معدل نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 1996-2009 لم يتجاوز 0,125 % ، حيث قدرت نسبة نمو إنتاج القطاع سنة 2004 بحوالي 0,4 % ليسجل بعد ذلك نسب نمو سالبة سنتي 2006 و2007 بنسبة 0,3- % و1,7- % على التوالي.[xxxi] فهذا التباطؤ في ديناميكية النمو يميز على الخصوص تطور قطاع الصناعات المصنعة الذي تبقى كفاءة أدائه سلبية خلال الفترة 1996-2009 على اعتبار أن متوسط مؤشر الإنتاج لهذه الفترة قد قدر بحوالي 2,257 - %.

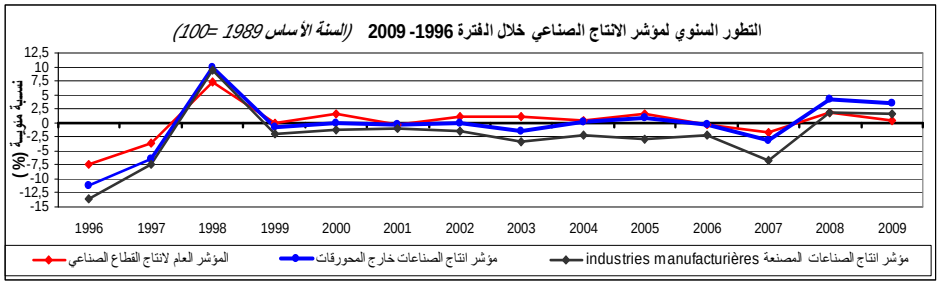

المصدر : تم إعداد المنحنى البياني بناء على المعطيات الواردة في :

- L'Activité Industrielle 1995-2009, Office National des Statistiques ,Op.Cit , p27.

وبخصوص نسب نمو مختلف فروع القطاع الصناعي، فيلاحظ أنه باستثناء القطاعات الصناعية التي استفادت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من تبعات ارتفاع أسعار المحروقات والمواد المنجمية (قطاعات المناجم، المحروقات، الطاقة والمياه)، فإن باقي الفروع والمتعلقة بالصناعات التحويلية (الخشب والفلين ، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيمياوية ، مواد البناء، الصناعات الجلدية والصناعات النسيجية) قد سجلت كلها تقريبا خلال الفترة المدروسة معدلات نمو سالبة. الأمر الذي يعكس ضعف هياكل هذه الصناعات وعدم قدرتها عل التطور والتوسع واكتساب ميزات جديدة تمكنها من النمو بمعدلات عالية، ومن ثم لم تكن هناك قوى دفع ذاتية تدفع بمسار التصنيع إلى مراحل أعلى كون هذه الفروع تستمد قوتها من الميزات النسبية التي ترتكز بشكل كبير على مدخلات المواد الخام المتوفرة لديها.

لذلك تظهر، كما اشرنا إلى ذلك سالفا، من ناحية هيمنة الصناعات الاستخراجية وفروع الصناعات التحويلية ذات العلاقة بها والتي يوجه ناتجها بشكل شبه كلي إلى الخارج، مما يجعل أداءها عرضة للتقلبات في الأسعار والطلب العالميين على الموارد الباطنية، وضعف القاعدة الإنتاجية لبقية فروع الصناعات التحويلية وعدم تنوعها وكفاءتها بفعل تراكم العديد من المشاكل التي تعاني منها معظم المؤسسات الصناعية والتي سوف نتعرض إلى أبرزها لاحقا.

1-1-2- الاعتماد على فروع صناعية ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض

لا تختلف الصناعة الجزائرية من حيث خصائصها عن مثيلاتها في العديد من الدول المتخلفة، ومن بينها تدني نصيب الصناعات التحويلية في هيكل الاقتصاد ،مثلما تبينه مؤشرات أدائها المشار إليها سالفا، كونها لا تزال مرتكزة انطلاقا من النمط الريعي الذي يمتاز به الاقتصاد الجزائري على الصناعات الاستخراجية.

ومن ثم فلا غرابة في كون فروع الصناعة التحويلية لم تشكل هيكلا صناعيا متكاملا لأنها في الأصل عبارة عن صناعات هامشية معتمدة أساسا على استيراد السلع النصف مصنعة والمواد الأولية والتكنولوجيا، ويغلب عليها الصناعات التي تتخصص بها أغلب الدول النامية، وهي الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للمواد الأولية واليد العاملة الغير مؤهلة وذات المستوى التكنولوجي الضعيف. في حين تتضاءل الأهمية النسبية للصناعات المعتمدة على كثافة المدخل المعرفي والتكنولوجي والتي تكاد محصورة في طابع الصناعات التجميعية لبعض المنتجات الالكترونية والميكانيكية والتي هي في الحقيقة عبارة عن صناعات تقع في الوسط أو في أواخر الحلقة التكنولوجية المستخدمة.

ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى استخدام أحد المؤشرات الهامة في قياس مدى التقدم التكنولوجي في مجال الصناعات التحويلية، وهو نسبة الصادرات من المنتجات المصنوعة ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة،والتي تمتاز بالكثافة العالية من البحث والتطوير، على إجمالي الصادرات الصناعية. حيث نجد الجزائر تحتل أسفل الترتيب بين الدول المتوسطية في هذا المجال والتي لم تتعد سنة 2009 نسبة1 % من إجمالي الصادرات الصناعية،والتي هي الأصل هامشية، نحو الاتحاد الأوروبي كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 2: حصة الصادرات الصناعة ذات الكثافة التكنولوجية العالية والمتوسطة للدول المتوسطية الشريكة تجاه الاتحاد الأوروبي وباقي العالم

	1995		2009	
	باقي العالم	الاتحاد الأوروبي –15–	باقي العالم	الاتحاد الأوروبي –15–
الجزائر	%2	%1	%0	%1
مصر	%9	5%	%21	%27
لبنان	--	--	%42	%27
سوريا	--	--	%25	%2
تونس	%31	%17	%47	%29
الأردن	%44	%32	%46	38%
المغرب	%36	%17	%50	29%
تركيا	%16	%15	%32	43
مجموع الدول المتوسطية الشريكة	%30	%23	%41	41

المصدر : REIFFERS Jean-Louis et GALAL Ahmed (2010), le Partenariat Euro Méditerranéen à la Croisée des Chemins, Forum Euro-Méditerranéen des Instituts Economiques , Marseille,p275.

فتدني المدخل التكنولوجي والمعرفي الذي يميز فروع الصناعة التحويلية في الجزائر ليس محصورا فقط في طبيعة نمط التصنيع المعتمد منذ بداية مسار التصنيع في ستينيات القرن الماضي والمتسم بتشوه بنياني متجسد في تشتت الصناعات التحويلية بين الوحدات المتاخمة للنشاطات الأولية من جانب والوحدات التجميعية المنتجة للسلع النهائية من جانب آخر. بل هو مرتبط أيضا بالواقع المتردي لقطاع البحث والتطوير في الجزائر والذي يؤثر سلبا على الأداء الإبداعي كما وكيفا وفي كافة الميادين، فضلا عن ضعف ومحدودية نتائجه التطبيقية.

فالبحث العلمي والتطوير هو نظام كامل تتحد وتتكامل فيه عدة عناصر ومكونات، بالأبحاث التطبيقية والأساسية البحتة، علاوة على القدرات التكنولوجية والابتكارات الصناعية، لتشكل أو تنتج هيكلا مخططا ومتناسقا. وغياب هذا التكامل والاندماج بين الأجزاء والمكونات المختلفة من الجهود العلمية الوطنية ضمن نظام تشغيلي متناسق في أي دولة كما هو الحال بالنسبة للدول العربية ومنها الجزائر، هو

ما يمنع ويعوق تقدم وتطور العلوم فيها ويؤدي بالتالي إلى تأخر مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي على وجه الخصوص. إذ تم ربط هيئات البحث بمختلف أشكالها بنظم التعليم العالي بدلا من ربطها بنظم الإنتاج والخدمات كما هو الحال في الدول الصناعية مما ساهم في خلق فجوة واسعة بين نظم التعليم والبحث من جهة والحاجات الاقتصادية والمجتمعية من جهة أخرى.

وضمن هذا الإطار نجد أن الدول المتقدمة الآخذة لزمام المبادرة في مجال البحث العلمي، حريصة على أن يكون لنشاطها العلمي إستراتيجية وطنية، تحدد فيها الأسس والوسائل والإجراءات التي تساعد على تحقيق التسهيلات اللازمة للنشاط العملي. وتدخل في تلك الاستراتيجيات الإجراءات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في مجال البحث العلمي.[xxxii] ومن هنا نجد أن الجزء الأكبر من الإنفاق على البحث والتطوير في معظم الدول المتقدمة وحتى الصاعدة على غرار الصين تتكفل به مؤسسات إنتاجية وخصوصا الصناعية منها، في حين لا تشكل نسبة النفقات الحكومية سوى نسبة متواضعة من تمويل البحوث وهذا انطلاقا من قناعات المؤسسات والشركات الخاصة في هذه الدول بفوائد البحث العلمي وضرورته. [xxxiii]

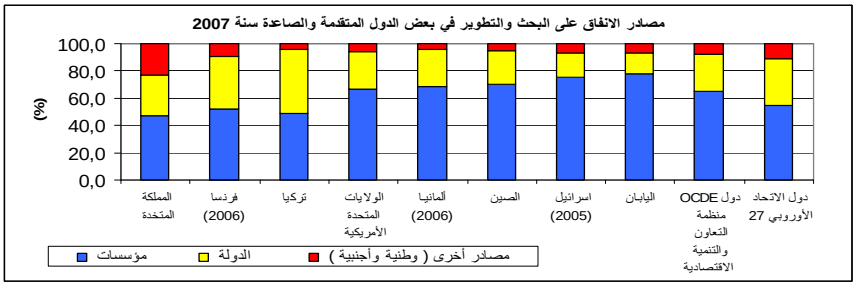

المصدر : تم إعداد الشكل البياني بناءا على المعطيات الواردة في :

OCDE (2009), base des données des principaux indicateurs de la science et de la technologie, Organisation de Coopération et de Développement Economiques , Paris, Juin 2009.

فعلى سبيل المثال بلغت نسبة إنفاق المؤسسات الخاصة سنة 2007 على البحث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية66,44% من مجمل الإنفاق في هذا المجال وزهاء 70% في الصين و77,71% في اليابان، أما متوسط مساهمة المؤسسات في دول مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لنفس السنة فقد قدر بـ 64,54 %. مع العلم بأن تداعيات الأزمة المالية لم يكن لها تأثير كبير على تمويل عمليات البحث والتطوير من قبل هذه المؤسسات، حيث أنفقت المؤسسات الأمريكية

سنة 2008 حوالي 289 مليار دولار أمريكي و المؤسسات اليابانية 117,07 مليار دولار ، في الوقت الذي قدر في إجمالي المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ما يناهز 653 مليار دولار أمريكي و173,466 مليار دولار أمريكي من قبل المؤسسات في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة.(xxxiv)

ومن ناحية أخرى، تعد المؤسسات الصناعية الأكثر مساهمة في تمويل عمليات البحث والتطوير وذلك على اعتبار أنها تساهم بأكثر من70 % من إجمالي إنفاق المؤسسات على مجالات البحوث والتطوير. إذ ساهمت المؤسسات الصناعية سنة2007 بأكثر من77% من إجمالي إنفاق المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في حين ساهمت كل من المؤسسات الصناعية في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة واليابان بنسب82 % و91,5 %من الإنفاق الإجمالي للمؤسسات على البحث العلمي.(xxxv)

وبالعودة إلى واقع البحث والتطوير في الجزائر، فيمكن القول أن الناظر إلى موضعها ضمن المؤشرات التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والتي تم نشرها في تقرير اليونسكو للعلوم سنة 2010، سيستخلص للوهلة الأولى حدة تردي وضعه وعمق الفجوة ليس فقط مع الدول المتقدمة و العديد من الدول النامية بل حتى أن هناك تأخر واضح في بعض المؤشرات إذا ما قورنت حتى مع المستوى العربي كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم3 : موقع الجزائر ضمن مؤشرات اليونسكو للبحث والتطوير لسنة 2007

	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي (%)	إجمالي الإنفاق على البحث (مليار دولار)	العاملون في البحث والتطوير		عدد براءات الاختراع**	المنشورات العلمية سنة 2008
			العدد الإجمالي (10^3)	لكل مليون نسمة		
الولايات المتحدة	2,77	398,194	1425,6	4663,3	88999	272879
اليابان	3,42	149,21	710,0	5573,0	33572	74618
ألمانيا	2,5	72.2	290,9	3532,2	12258	65500
الصين	1,4	102.4	1423,4	1070,9	7362	104968
الجزائر	**0.16**	**0,157**	**5 ,593**	**170**	غ.م	**1 289**
الدول العربية	0,2	4,7	112,8	373,2	56	13574
دول**OCDE** *	2,33	935,67	4152,9	3492,8	147240	753619
الاتحاد الأوروبي (**27**)	1,81	276,73	1448,3	2936,4	29178	359991

الدول المتقدمة	2,3	873,2	4478,3	3655,8	155712	742256
الدول النامية	1,0	272,5	2731,4	580,3	12859	243843
المتوسط العالمي	1.7	1 145.7	7209,7	1080,8	156667	986099

* : دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ** : براءات الاختراع المسجلة في المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية سنة 2007. غ.م : غير متوفر

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات الواردة في :

- UNESCO (2010), The UNESCO Science Report 2010, The United Nations and Cultural Organization, Paris, pp2-3 et pp8-10 Scientific Educational,

فعلى ضوء معطيات للجدول أعلاه، يمكن لنا استخلاص أهم العوائق التي تعترض البحث والتطوير في الجزائر، والتي تقف حائلا أمام توفير البيئة المناسبة له والتي تشترك فيها العديد من الدول المتخلفة بما فيها الدول العربية وهي عديدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية لا تنفصل عن إشكاليات المجتمع بشكل عام، والمتمثلة في :

- تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي والتطوير ، حيث لم يتجاوز سنة 2007 نسبة 0.16 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2007 وهي نسبة بعيدة عن متوسط الإنفاق العالمي المقدر بـ 1,7 % ومتوسط الإنفاق في كل من الدول المتقدمة والنامية الذي قدر بـ 2,3 % و1% على الترتيب. بل هي دون مستوى متوسط الإنفاق في الدول العربية الذي يعد من اضعف المستويات في العالم والذي بلغ 0,2 %. فإجمالي ما أنفقته الجزائر على مجالات البحث والتطوير لم يتعد 160 مليون دولار أمريكي خلال نفس السنة من أصل4,7 مليار دولار أمريكي أنفقتها الدول العربية مجتمعة.

- انخفاض عدد المؤسسات التي تتوالى مهمة البحث والتطوير، مع انعدام شبه شكلي لمساهمة المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة في جهود ونشاطات البحث والتطوير عكس ما هو عليه الحال في الدول المتقدمة مثلما أشرنا إلى ذلك سالفا.

- محدودية نشاط الجهات التي تتولى مهام البحث العلمي والتي نكون محصورة غالبا في الجامعات الحكومية مع قلة اهتمامها بالبحث العلمي الأساسي، وبدرجة اكبر التطبيقي منه. فنشاطها العلمي يكاد يقتصر على البحوث الأكاديمية في معظمها والمقدمة فقط لأغراض الحصول على الدرجات العلمية لأصحابها.

- غياب سياسات واضحة للبحث العلمي والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمؤسسات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية لتفعيل وتطوير البحث العلمي وهذا ما يؤدي إلى تناثر الجهود وعياب التنسيق وعدم تحقيق الغايات. وهذا رغم بعض المحاولات المبذولة من طرف السلطات العمومية التي قامت بطرح بعض البرامج الهادفة إلى تشجيع البحث العلمي في السنوات الأخيرة على غرار المشروع الوطني للبحث العلمي الذي انطلق أواخر سنة 2010 والهادف إلى تشجيع وتمويل المشاريع المشتركة بين الجامعات الجزائرية ومختلف الهيئات من مؤسسات اقتصادية واجتماعية.

1-1-3-انعدام القدرة التصديرية لفروع الصناعات التحويلية

إن التدهور الكبير الذي يميز أداء مختلف فروع الصناعة التحويلية يعطي صورة واضحة عن مدى ضعف تنافسية هذه الفروع

سواء على مستوى السوق الداخلي أو الأسواق الدولية. والتي يمكن تقييمها من خلال: [xxxvi]

- دراسة البيئة الداخلية المباشرة التي تعمل فيها المؤسسة الصناعية وتتحكم فيها بغية تحقيق التفوق في مختلف الأسواق والتي تتمثل في متغيرات التكلفة والإنتاجية والفعالية والحجم، دون إهمال تأثير مناخ الأعمال المناسب على هذه المتغيرات.

- دراسة المؤشرات المتعلقة بالتدفقات التجارية وحجم تجارة القطاع الصناعي في الأسواق الدولية، والتي تعكس ديناميكية الصادرات السلعية للمنتجات المصنعة ومنها:حصة السوق، ومصادر نمو الصادرات من السلع التحويلية، وضعية السلع المصنعة المصدرة وعلاقاتها بالنمو العالمي لهذه السلع ومحتواها التكنولوجي ، ونسب التجارة في نفس القطاع ومعدلات التركز والتنوع...، وهي كلها مؤشرات مهمة تبين إلى حد ما مدى تطور الجهاز الإنتاجي ومدى تفاعله مع الأسواق التصديرية العالمية.

ونتيجة عدم توفرنا على بيانات جيدة ومحدثة فيما تعلق بمؤشرات المجموعة الأولى المذكورة أعلاه، سنعتمد في تحليل الوضع التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية الجزائرية من خلال استخدام بعض مؤشرات المجموعة الثانية وهي : - مؤشر التجارة داخل الصناعة الواحدة - مؤشر التركز (أو مؤشرGrubel - Lloyd (G.L)) - ومؤشر التنوع (أو مؤشر Finger-Kreinin الخاص بتشابه التجارة الذي وضع سنة 1979)، بالإضافة إلى نسب الصادرات والواردات التحويلية من إجمالي الصادرات والواردات السلعية. هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 4: التجارة الخارجية للجزائر الإجمالية ومع الاتحاد الأوروبي وموقع القطاع الصناعي فيها خلال سنتي2008 و2009

	2008		2009	
	المجموع	الاتحاد الأوروبي	المجموع	الاتحاد الأوروبي
الصادرات (مليار دولار أمريكي)	79,298	41,268	43,689	23,334
نسبة المحروقات من إجمالي الصادرات %	% 97,55	% 97	% 97,56	% 97,35
نسبة المنتجات المصنعة من إجمالي الصادرات%	% 1,87	% 2,85	% 1,64	% 2,43
الواردات (مليار دولار أمريكي)	39,479	20,986	39,294	20,772
نسبة المنتجات المصنعة من إجمالي الواردات%	% 75,17	% 83,96	% 80,63	% 86,15
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	39,819	20,282	4,586	2,558
مؤشر التبادل داخل الصناعة الواحدة *(مؤشر Grubel et Lloyd (G.L)	1,74	1,73	1,40	1,11
مؤشر التركز** (مؤشر Herfindahl-Hirschmann)				
مؤشر تركز الصادرات	0,584 (119 منتوج)		0,558 (106 منتوج)	
مؤشر تركز الواردات	0,110 (237 منتوج)		0,101 (234 منتوج)	
مؤشر التنوع***				
مؤشر تنوع الصادرات	0,767 (119 منتوج)		0,799 (119 منتوج)	
مؤشر تنوع الواردات	0,504 (237 منتوج)		0,490(234 منتوج)	

المصدر : تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات الواردة في [xxxvii] :

- REIFFERS Jean-Louis et GALAL Ahmed (2010), Op.Cit ,p277.

- قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الدولية للسلع UNCTADSTAT الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمتوفرة على الموقع الالكتروني : unctadstat.unctad.org http//: (تم الاطلاع على الموقع يوم15فيفري 2011).

- CNIS (2010), Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie : Année 2009, Centre National de l'Informatique et des **statistiques , Direction Générale des Douanes, Alger, pp15-17.**

تكشف معطيات الجدول أعلاه بوضوح عن الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري المرتبط بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات الذي يستحوذ على ما يناهز 97 % من قيمة إجمالي الصادرات نحو العالم الخارجي، وهو ما يفسر تركز الصادرات من جهة على عدد محدود من السلع كما تبينه أرقام مؤشر تركز الصادرات الذي قدر بـ 0,558 سنة2009، وعدم تنوعها من جهة أخرى وهو ما يبرزه مؤشر تنوع الواردات المقدر بـ 0,799 سنة 2009 وهو ما يدل على تباعد هيكل الصادرات الجزائرية وعدم توافقه

مع الهيكل العالمي للصادرات الذي تتراجع فيه تجارة المواد الأولية مقارنة بالسلع الأخرى، وعلى رأسها السلع المصنعة، التي قدر إجمالي صادراتها سنة 2009 بحوالي 8354,65 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 68,9% من إجمالي الصادرات العالمية المقدرة بـ 12178 مليار دولار أمريكي، في الوقت الذي قدرت فيه الصادرات من المواد الأولية والمحروقات ما يقارب 2262,87 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل نسبة18,5%من الصادرات الإجمالية.[37]

فتدهور سعر برميل نفط صحاري بلند الجزائري ما بين سنتي 2008 و2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، والذي انتقل متوسطه من 98.96 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62.35 دولار أمريكي سنة 2009 [xxxviii]، قد أدى إلى تراجع قيمة الصادرات من 79,298مليار دولار أمريكي سنة 2008 إلى 43,689 مليار دولار أمريكي سنة 2009.

وفيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فهي هامشية لا تمثل سوى 3 % من الصادرات سواء نحو الاتحاد الأوروبي أو باقي العالم وهو ما يدل على ضعف أداء مجمل القطاعات الاقتصادية وعدم قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي و الأسواق الخارجية والتي يعاني معظمها من تبعية مزمنة نحو الخارج. فالهيكل السلعي للتجارة الخارجية للجزائر خارج القطاع النفطي يشير بكل وضوح إلى الفجوة العميقة بين الصادرات المحدودة لهذه القطاعات والواردات المتزايدة التي استقرت عند حدود 40 مليار دولار أمريكي سنتي 2008 و2009، وهذا رغم سلسلة التدابير المتخذة منذ منتصف سنة 2009 من قبل السلطات والهادفة للحد من تزايدها خصوصا بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق منذ سنة 2005.

ويبقى قطاع الصناعة التحويلية في ظل الوضعية الراهنة، والمشار إليها آنفا، أكثر القطاعات تبعية نحو الخارج، فهو غير قادر من جهة على الحفاظ على موقعه في الأسواق المحلية، وبناء وضع تنافسي في الأسواق الخارجية من جهة أخرى. وذلك نتيجة انعدام كامل للقدرة التصديرية لفروعه، وهو ما تشير إليه القيم المتواضعة التي سجلتها مؤشرات التبادل داخل الصناعة الواحدة سواء مع الاتحاد الأوروبي أو مع باقي العالم. أو العجز الشاسع بين الصادرات الصناعية التحويلية التي لم تتعد سنة 2009 نسبة 1,64 % من الصادرات الإجمالية و 2,43 % من الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي، والواردات الصناعية التي

استحوذت على نسبة 80,63 % من إجمالي الواردات و86,15 % من الواردات ذات المنشأ الأوروبي.

فانطلاقا مما سبق، يلاحظ أن صادرات قطاع الصناعات التحويلية لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر لتمويل الاقتصاد، بل حتى لتمويل القطاع لوحده، وهو ما يطرح العديد من الأسئلة حول تداعيات الدخول إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والمتعلقة أساسا بمدى قدرته على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة من ناحية ومدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية من ناحية أخرى.

1-2- العوائق التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر

بعد التعرض إلى الوضعية الصعبة التي تواجد فيها فروع الصناعات التحويلية وذلك انطلاقا من تحليل مؤشرات أدائها وإبراز لأهم خصائصها، سنحاول التعرف في هذا الجزء من الورقة على أبرز المشاكل التي يمكن القول أنها كانت سببا في تردي وضع القطاع والتي تراكمت لسنوات عديدة ، والتي يمكن ذكر أهمها على النحو الموالي:

- الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها أغلب مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات الصناعية، والتي تظهر من خلال الديون المتراكمة عليها، حيث قدرت سنة2003 بحوالي1200 مليار دج من بينها1090 مليار دج ديون قصيرة الأجل، والتي ارتفعت سنة2005 لتصل إلى1321,95مليار دج وهو ما يعادل18 مليار دولار أمريكي حيث77 % منها عبارة عن ديون قصيرة الأجل77%.[xxxix] كما تظهر الوضعية المالية المزرية للمؤسسات الصناعية العمومية من خلال تزايد عمليات السحب على المكشوف البنكي الذي عرف ارتفاعا من18مليار دج سنة 1998 إلى64,8 مليار دج سنة2004 و44 مليار دج سنة2007.[xl]

- قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج التي تستدعي تجديدها أو صيانتها، علاوة على قدم التكنولوجيا المستخدمة بفعل ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينيات الناجمة من جهة للوضعية المالية الصعبة لهذه المؤسسات والتي لم تسمح لها بتجديد عتادها باعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز أو مدخلات الإنتاج، ومن جهة أخرى لعدم وضوح المعالم

المستقبلية لهذه المؤسسات كون الكثير منها كانت مطروحة للخصخصة قبل تعليق تنفيذ البرنامج منذ سنة2009. وقد انعكس ضعف حجم الاستثمارات في القطاع وعدم تجديد هياكله الإنتاجية سلبا على استخدام القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، وهو ما جعل القطاع الصناعي لا يشتغل تقريبا إلا بنصف قدراته الإنتاجية، حيث قدرت نسبة استخدامها سنة 2009 على سبيل المثال ما يقارب 56 % بعدما كانت تقدر سنة 1988 بنسبة65,1 %. أما فيما يتعلق بمعدل استغلال القدرات الإنتاجية للصناعة التحويلية، فهي لم تتعدى خلال الفترة 2002-2009 نسبة 49,4 %. ويظهر ضعف استخدام القدرات الإنتاجية في أغلب فروع هذه الصناعة كالصناعات الجلدية والأحذية (11,5%)، الخشب والفلين والورق (19%)والصناعات النسيجية (31,37 %) مثلما هو مبين في الجدول أدناه .

الجدول رقم 5 : تطور معدل استعمال قدرات الإنتاج للقطاع الصناعي وفروعه خلال الفترة 2002-2009 الوحدة : نسبة مئوية (%)

فروع القطاع الصناعي	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المناجم والمقالع	55,3	56,2	55,5	62,5	89,5	93,4	88,7	90,8
ص.ح.م.م.ك.إ (ISMME)	43,3	50	50,4	45,2	46,3	38,6	34,4	40,7
صناعات الخشب والفلين والورق	19,2	18,7	20,7	17,0	15,9	18,6	17,6	13,3
الصناعات الجلدية	12,1	10,7	812,	10,1	48,3	48,9	58,6	57,4
مواد البناء/الزجاج	69,0	64,5	69,7	72,1	67,8	74,5	80,0	89,4
الصناعات الغذائية	55,3	44,2	39,3	38,1	48,4	51,9	60,6	56,1
الصناعات النسيجية	34,5	34,3	29,2	27,5	27,7	28,9	32,1	38,2
الكيمياء – الصيدلة– الأسمدة	46,4	38,1	38,6	45,1	49,2	51,6	51,2	49,6
القطاع الصناعي (بما فيه المحروقات)	51,0	50,7	50,1	49,5	53,5	53,4	52,8	55,9
الصناعات المصنعة	46,4	45,5	45,8	44,8	47,1	46,1	45,7	49,4

ص.ح.م.م.ك.إ : الصناعات الحديدية والصلب، التعدين، والميكانيكية والكهربائية والالكترونية.

المصدر : تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات الواردة في :

- Office National des Statistiques(2006), L'Activité Industrielle 1995-2005, Op.Cit, pp3-4.
- Office National des Statistiques(2010), L'Activité Industrielle 1999-2009, Op.Cit, , p17

- الحيازة على مخزون كبير من المنتجات تامة الصنع وهذا بسبب عدم القدرة على تسويقها حتى على مستوى الأسواق المحلية، ومرد ذلك هو :

• ارتفاع تكلفة إنتاجها وهذا بفعل عدة عوامل من بينها عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، الإنتاجية الضعيفة للعمالة وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج على غرار المواد الأولية... الخ[xli]

• عدم الاهتمام بعنصر جودة المنتجات، على اعتبار أن المؤسسات الصناعية الجزائرية بقيت لعقود طويلة ترى في العملية الصناعية على أنها عملية إنتاجية فقط[xlii]، ومن ثم كان اهتمامها منصب على الإنتاج الكمي وإهمال عامل النوعية وكذا تطوير منتجاتها بما يتوافق مع أذواق المستهلكين، الأمر الذي أدى إلى تدني مواصفات هذه المنتجات. فثقافة الجودة لم تدخل قاموس المؤسسة الجزائرية إلا في السنوات الأخيرة، ففي خلال الفترة 2000 -2005 لم يتعد عدد المؤسسات العمومية أو الخاصة الحاصلة على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية"ISO" 178 مؤسسة وذلك بمعدل 35,5 مؤسسة سنويا.[xliii]

- ضعف كفاءة الموارد البشرية ومحدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير، وبالتالي نجد أداءها يمتاز عموما بكونه عاملا مثبطا لتنافسية المؤسسة.[xliv]

- المشاكل المرتبطة بالمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات حيث تعاني أغلب المناطق الصناعية ومناطق النشاط من عدة صعوبات تؤثر بشكل سلبي على مستوى السير العادي لها ، ومن بينها :

- قلة الإمكانيات الموضوعة تحت تصرف المؤسسات العمومية المكلفة بتسيير هذه المناطق.

- ضعف كفاءة بعض المسيرين لهذه المناطق و نقص خبرتهم، حيث أن الإطارات التي كلفت بتسيير المناطق الصناعية لا تتوفر فيها دائما شروط القيام بهذه المهام.

- المشاكل المالية التي عرفتها مجمل المؤسسات الناشطة في هذه المناطق، مما جعلها في وضعية توقف عن دفع المستحقات المترتبة عليها تجاه المؤسسة المسيرة لها مما يؤثر بطبيعة الحال على الوضعية المالية لهذه المؤسسات المكلفة بتسيير هاته المناطق.

- ضعف الهياكل القاعدية وتدهور حالتها: تدهور شبكة الطرقات، قنوات المياه، الإنقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي...، مما يعرقل السير العادي للمؤسسات، كما أن النشاطات الخاصة بالصيانة والإصلاح لهذه الهياكل غير مضمونة بصفة عادية.

2- تداعيات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على القطاع الصناعي

كانت السلطات الجزائرية تأمل عند توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي نهاية سنة 2001، بأن تنفيذ بنوده سيؤدى إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية التي تمتلك مقومات النجاح على المدى البعيد بفعل تزايد حدة المنافسة على مستوى الأسواق الداخلية بين السلع المحلية والسلع المستوردة، مما سيرغم هذه الأخيرة والتي كانت محمية لعدة عقود إلى ضرورة التكيف مع الواقع الجديد وذلك باحترام احترام المعايير الدولية في مجال السعر و الجودة، والبحث عن سبل تقليص التكلفة الإنتاجية،[xlv] إضافة إلى كون الاتفاق سيسمح للجزائر بالحصول على دعم وتعاون اقتصادي أكبر من قبل دول الاتحاد. غير أن واقع الحال كان معاكسا تماما لذلك على اعتبار أن تطبيق الاتفاق منذ سبتمبر2005 كشف عن مدى الخسائر التي تلقاها الاقتصاد الجزائري كون المكاسب كلها قد صبت لصالح الطرف الأوروبي، وهو ما يظهر في :

- تفاقم عجز الميزان التجاري خارج المحروقات للجزائر مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بفعل تزايد فاتورة الواردات الأوروبية نحو الجزائر بنسبة 85% ما بين سنتي 2005و2009، حيث انتقلت من11,21مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى20,77 مليار دولار أمريكي سنة2009[xlvi]، مقابل تواضع حجم الصادرات الجزائرية الغير هيدروكربونية، فإجمالي ما صدرته الجزائر خارج المحرقات إلى دول الاتحاد الأوروبي سنة 2009 على سبيل المثل لا الحصر لم يتعد 630 مليون دولار من أصل 23,186 مليار دولار أمريكي .[xlvii] وهو ما يعني أن الجزائر تستورد 20 دولاراً من دول الاتحاد الأوروبي مقابل كل دولار تصدره خارج المحروقات.

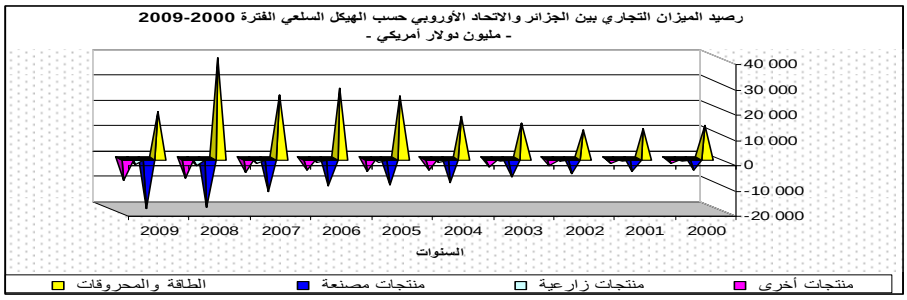

المصدر: تم إعداده بناءا على إحصائيات التقارير الدورية لإحصائيات التجارة الخارجية للجزائر للسنوات من2000إلى 2009 الصادرة عن المديرية العامة للجمارك.

- الخسائر الناجمة عن عملية التفكيك التعريفي وذلك بشكل تدريجي يمتد لاثنتي عشر سنة، وهو ما يمارس ضغطا على توازن المالية العمومية نتيجة انخفاض الإيرادات الجمركية. فدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 نجم عنه من جهة الشروع في عملية التفكيك التعريفي الكلي للرسوم المفروضة على المنتجات الواردة في القائمة الأولى والتفكيك التدريجي للرسوم المفروضة على منتجات القوائم الثانية والثالثة ابتداء من سنة 2007 وفقا للرزنامة المبينة في الجدول رقم01، ومن جهة أخرى منح أفضليات لبعض المنتجات الزراعية والصيد البحري ذات المنشأ الأوروبي سواء في شكل حصص أو عن طريق تخفيض جزئي أوكلي للرسوم الجمركية المفروضة عليها. حيث قد قدرت مصالح الجمارك الجزائرية إجمالي الخسائر الناجمة عن عملية التفكيك التعريفي خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2005 إلى نهاية سنة 2010 بحوالي 239,98 مليار دينار وهو ما يعادل 3,221 مليار دولار أمريكي في حين ستقدر بحوالي 563,252 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 7,56 مليار دولار أمريكي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2011 و2017. فهذه الخسائر ستزيد من الصعوبات التي يمكن أن تعاني منها الخزينة العمومية مستقبلا خصوصا وأن موارد الجباية البترولية التي تمثل ما بين 70 % و75 % من إجمالي الإيرادات قد بدأت تعرف انخفاض محسوس منذ سنة 2008 بسبب انخفاض المداخيل من المحروقات نتيجة انحصار الطلب العالمي عليه بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية التي لا تزال تلقي بظلالها على مختلف الاقتصاديات.

- تواضع حصيلة التعاون الاقتصادي والمالي في مختلف المجالات التي تضمنها اتفاق الشراكة بما فيها تلك الموجهة للقطاع الصناعي، خصوصا وأن الإجراءات المتعلقة بهذا التعاون كما وردت في بنود الاتفاق قد جاءت في عموميتها من دون أن تكون مرافقة بوسائل وآليات عملية لتجسيدها بصورة فعالة ميدانيا. فقد بقيت مساهمة الاتحاد في هذا الإطار هامشية خصوصا في المجالات التي سوف تتأثر أكثر بتطبيق الاتفاقية ومنها القطاع الصناعي الذي لم يستفد إلا من38 مليون أورو في إطار برنامج دعم إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة الذي غطى الفترة1999-2008 وكذا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي لم يستفد إلا من57 مليون يورو. وعموما نجد أن الجزائر لم تستفد بصورة فعلية إلا من مبلغ 144مليون يورو من أصل437 مليون يورو كانت مخصصة لها وهو ما يعد مبلغا ضئيلا وهذا خلال الفترة 1995-2005 التي غطاها برنامج MEDA.[(xlviii)]

و بالرجوع للتداعيات المحتملة للانضمام إلى منطقة التبادل الحر على القطاع الصناعي، وبالنظر إلى ما تم عرضه سلفا، يمكن القول بأن دخول الاتفاق حيز التنفيذ ومن ثم الانضمام إلى منطقة التبادل الحر، سيكون له تداعيات سلبية على القطاع، يمكن ذكر البعض منها على النحو الموالي :

- تزايد العجز في الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي الخاص بالمنتجات المصنعة بشكل كبير والناجم عن ازدياد حجم الواردات من هذه السلع باعتبارها أكثر تنافسية من السلع الصناعية الجزائرية التي يعرف الكثير منها صعوبات في تسويقها في الأسواق المحلية، كما تعبر عنه الإحصائيات الخاصة بالمخزون من المنتجات الصناعية النهائية، حيث قدر إجمالي المخزونات لقطاع الصناعات التحويلية سنة2004 بحوالي 35,6 مليار دج (ما يعادل 1,5شهر من رقم الأعمال المحقق خلال نفس السنة) و35 مليار دج سنة2003 (شهر من رقم الأعمال لنفس السنة) و31,8 مليار دج سنة 2002 (ما يعادل شهر من رقم الأعمال لنفس السنة).

- تحرير المبادلات التجارية الصناعية من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات الصناعية الجزائرية بفعل اختفاء العديد من المؤسسات غير القادرة على المنافسة في السوق. فهذا الانضمام يمكن أن يتسبب في التخلي عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للحماية، وإغلاق وحدات إنتاجية، وإعادة هيكلة وحدات إنتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي.

- التخلي عن بعض النشاطات الصناعية غير القادرة على المنافسة من جراء غلق وحل المؤسسات يؤدي بصورة منطقية إلى ارتفاع نسب البطالة الناجمة عن تحويل العمل أو التسريح أو اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية.

الخاتمة:

لقد حاولت هذه الورقة تناول المضمون الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مع إبراز لموقع القطاع الصناعي فيه بشكل خاص باعتباره أكثر القطاعات تأثرا بتحقيق الهدف الرئيس للاتفاق في شقه الاقتصادي هو إقامة منطقة للتبادل الحر للمنتجات المصنعة مع دول الاتحاد .

فمكاسب هذه الشراكة تصب كلها لصالح الطرف الأوروبي مقابل الخسائر التي بدأ يتلقاها الاقتصاد الوطني. فعلى مستوى تحرير المبادلات التجارية بين الطرفين وفق بنود الاتفاق تعززت مكانة الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية ، وهذا ما يظهر جليا في زيادة فاتورة الاستيراد منه بأكثر من 10 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2005-2010، حيث ارتفعت الواردات من السلع ذات المنشأ الأوروبي من 11,219مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى 20,704 مليار دولار أمريكي سنة 2010. أما على صعيد خسائر الخزينة العامة من الموارد الآتية من الحقوق الجمركية على خلفية الشروع في عملية التفكيك التعريفي على المنتجات المصنعة ذات المنشأ الأوروبي والتحرير الجزئي للمبادلات الزراعية بين الطرفين فقد قدرتها مصالح الجمارك بحوالي 3,2مليار دولار أمريكي. ويضاف إلى ما ورد محدودية النتائج المحققة على صعيد التعاون الاقتصادي والمالي بين الطرفين .

أما فيما يتعلق بتأثيرات تنفيذ الاتفاق على القطاع الصناعي خصوصا بعد الانضمام إلى منطقة التبادل الحر، فيمكن القول بأنها حتما ستكون سلبية وهذا على الأقل في المدى القصير و المتوسط و مرد ذلك:

- الوضعية الصعبة للقطاع كما تعبر عنها مؤشرات أدائه السلبية المحققة منذ عدة سنوات بفعل المشاكل التي تراكمت على المؤسسات الصناعية خصوصا العمومية منها.

- محدودية نتائج تنفيذ البرامج والسياسات المرافقة للقطاع الصناعي، فنتائج برنامج ترقية التنافسية الصناعية على سبيل المثال الذي انطلق العمل به سنة 2002 تبين أن الهدف الرئيسي المسطر والمتمثل في شروع مئة مؤسسة في تنفيذ عمليات التأهيل سنويا لم يتحقق، إذ لم يتعد عدد المؤسسات التي شرعت فعلا في تنفيذ مخططات تأهيلها سوى 117 مؤسسة خلال الفترة 2002-2006 ، علاوة على

الغموض الذي لا يزال يحيط حول تنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة المقترحة من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار سنة2007، وهي التي كان من المفروض انطلاق العمل بها مطلع سنة 2009.

وعليه فنجاح الانضمام إلى منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أو على الأقل التقليل من حدة الآثار السلبية الناجمة عن هذه العملية على الاقتصاد الوطني عموما والقطاع الصناعي على وجه الخصوص يتطلب توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات نذكر منها ضرورة تأهيل الاقتصاد ككل وذلك بتحسين مناخ الأعمال، والاهتمام بالقطاعات التي تمتلك فيها الجزائر مزايا تنافسية وإعادة بعث القطاعات الإستراتيجية التي عانت الإهمال كالفلاحة والسياحة، علاوة على الاهتمام أكثر بالعنصر البشري والرفع من كفاءته باعتباره العنصر الرئيسي لإحداث أي تنمية مستدامة من خلال إصلاح نظم التعليم والتكوين وتكييفها مع متطلبات سوق العمل إضافة إلى اهتمام وتشجيع أكثر بالبحث والتطوير.

كما يتعين العمل على تنفيذ برامج تأهيل مؤسسات القطاع الصناعي بصورة أكثر فعالية مع تركيز أكبر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه على مستوى الاقتصاد الوطني. إضافة إلى ما سبق ، يتعين أيضا توظيف كل الوسائل والفرص التي يتيحها اتفاق الشراكة وليس الاقتصار على النقد أو انتظار ما سيفعله الطرف الأوروبي لصالح الجزائر لأن هذا الأخير لا يفكر فيما يمكن القيام به لصالح الآخرين بقدر ما يفكر فقط في تحقيق مصالحه.

الهوامش والمراجع :

1- الهوامش :

(1) بلقاسم العباس(2009)، التحول الهيكلي والأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الحادي عشر- العدد الثاني — يوليو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 39.

(2) قوريش نصيرة(2007)، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد05، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 88.

(3) حسن نافعة(2004)، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص494-495.

(4) الشاذلي العياري(1997)، آفاق التكامل في البحر المتوسط : الخيار الأوروبي، في:محمد محمود الإمام وآخرون،الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص579.

(5) REGNAULT Henri(1996), Libre échange et exportations manufacturières des pays du sud et de l'est de la méditerranée : vers de cruelles désillusions ?, Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXXV, CNRS éditions, p216.

(6) PERIGOT François (1998),Les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens : quel rôle pour la France ? , rapport de Conseil Economique et Social, la Documentation Française, Paris, pp 36-37.

(7) BICHARA Khader(1997), Le Partenariat Euro Méditerranéen : après la conférence de Barcelone, Editions L'Harmattan, Paris, p30.

(8) تتمثل المحاور العريضة لاتفاق الشراكة في :الحوار السياسي، حرية تنقل السلع، تجارة الخدمات، المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة، التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون المالي و الإجراءات المؤسساتية والتنظيمية له له، مع التذكير بأن هذا الاتفاق يتضمن 6ملاحق و 7بروتوكولات توضح إجراءات وقواعد تنفيذ بنوده.

(9) يرجع الفضل في الإجابة على الإشكال المتعلق بأشكال التكامل الاقتصادي، إلى الاقتصادي بيلا بلاسا الذي فرق بين عدة درجات لسلم التكامل الاقتصادي والتي يمكن التميز بينها على النحو التالي:**منطقة التجارة الحرة،الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي**، الذي يعد المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع تكاملي. إلا أن هناك من الاقتصاديين من يطلق على المرحلة الأخيرة من سلم التكامل الاقتصادي اصطلاح " التكامل النقدي"(Intégration Monétaire)،ومن بين هؤلاء فريتز ماخلوبF.Machlup، فهو يعرفه على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة موحدة محل العملات المحلية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

(10) SIROEN Jean Marc (2004), La Régionalisation de l'Economie Mondiale, La Découverte, Paris, p13.

(11) Philippe HUGON(1999), Les accords de libre-échange avec les Pays du Sud et de l'Est de la Méditerranée: entre la Régionalisation et la Mondialisation, Revue Région et Développement, n°9, l'Harmattan , Paris, p13.

(12) أنظر في هذا الصدد كل من :

- محمد لحسن علاوي(2010)، الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر لتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث ، العدد 07- 2009-2010، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 109-110.

(13) REGNAULT Henri (2010), La Méditerranée entre globalisation,déglobalisation et reglobalisation, IN Annuaire IEMed de la Méditerranée Med.2010 , l'Institut européen de la Méditerranée (IEMed), Barcelone, p105.

(14) عبد الأمير السعد (2008)، العولمة والاقتصاد العالمي : قضايا راهنة ، دار الفكر المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، ص139.

(15) BICHARA Khader (2009), l'Europe pour la Méditerranée : De la conférence de Barcelone au sommet de Paris (1995-2008), Editions l'Harmattan, Paris, p10.

(16) الشاذلي العياري(1997)، آفاق التكامل في البحر المتوسط : الخيار الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص591.

(17) محمد الصمادي(2004)، اتفاقيات التجارة الحرة وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، في: أحمد السيد النجار، التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، ص 68.

(18) انظر في هذا الصدد : نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: من المادة 50 إلى المادة 65.

(19) محمد الصمادي(2004)، مرجع سبق ذكره، ص ص68-69.

(20) الآلية الأوروبية للجوار الشراكة (L'instrument européen de voisinage et de partenariat -IEVP-) والتي سوف تغطى الفترة2007-2013، تضم برامج التمويل المقدمة من قبل الاتحاد لصالح جيرانه سواء الشركاء المتوسطيين وهم :الجزائر، مصر، تونس ، المغرب، لبنان، إسرائيل،سوريا، الأردن، السلطة الفلسطينية، إضافة إلى ليبيا، وجيران الاتحاد الشرقيين الذين لم ينضموا إلى الاتحاد الأوروبي وهم روسيا، أرمينيا، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا وأوكرانيا. مع العلم بأن إجمالي تمويل برنامج IEVP هو 11,181 مليار يورو، أكثر من ثلثي (2/3) هذا المبلغ موجه إلى الدول المتوسطية الشريكة، في حين سيتم تخصيص حوالي 12,4 مليار يورو على شكل قروض مقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار BEI خلال نفس الفترة (2007-2013). كما أن أغلبية التمويل

سيوجه لدعم التعاون الثنائي والمقدر خلال الفترة 2007-2010 بـ 4,116 مليار يورو . في حين أن الباقي فهو موجه لدعم التعاون على المستوى الإقليمي والمقدر بـ 1,504 مليار يورو من أصل 5,621 مليار يورو مبرمجة للفترة (2007-2010).

(21) أنظر في هذا الصدد كل من :

- المادة 53 من نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

(22) Mihoub MEZOUAGHI(2003), La place de la connaissance dans le partenariat Euro-Méditerranéen , In BOUKELLA .M,.BENABDALLAH. Y et FERFERA. M. Y(Editeurs), La Méditerranée Occidentale : Entre Régionalisation et Mondialisation, CREAD, Alger, pp228-232.

(23) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي(2001)، التنمية الاقتصادية : مفهومها، نظريتها، سياساتها، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 362.

(24) حسن صادق عبد الله (2004)، دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي، بحوث وأوراق عمل مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية-عمان-، أيام20-22 سبتمبر 2004، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص ص 405- 406.

(25) Mahrez HADJSEYD(2002),Développement industriel de l'Algérie:l'industrie, Pesanteurs et réformes, communication au séminaire "Quelle Développement pour l'Algérie", organisé par le Forum des Chefs d'Entreprises, Alger, le19- 20 Janvier, p7.

(26) Abderrahmane MEBTOUL(2007), La nouvelle stratégie industrielle, un document incohérent et irréaliste ,In Liberté Economie, N°459, semaine du 19 à 25 Décembre.

(27) Banque d'Algérie (2011), Evolution Economique et Monétaire en Algérie : année 2010, Tableau N°2 du l'annexe.

(28) Idem.

(29) بلقاسم العباس (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(30) أنظر في هذا الصدد:

- عبد الرحمان بن عنتر(2004)،نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية: حالة الصناعات التحويلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الملحق رقم 4.

(31) Office National des Statistiques(2010), L'Activité Industrielle 1999-2009, Collections Statistiques N°152, Alger,p17

(32) Office National des Statistiques (2006), L'Activité Industrielle 1995-2005,Collections Statistiques N°129,Alger, p23

(33) Office National des Statistiques (2010), Op.cit., p23.

(34) محمد مصطفى البنا(2004)، التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الاقتصادي في مواجهتها، بحوث وأعمال مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(35) نفس المرجع السابق.

(36) ناصر الفوزان ومازن رشيد(2007)، الشراكة في البحث العلمي بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص، مركز بحوث كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 6.

(37) عماد أحمد البرغوثي ومحمود أحمد أبوسمرة(2007)، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية –سلسلة الدراسات الإنسانية–، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، جويلية– 2007 ،ص1137.

(38) انظر في هذا الصدد :

(39) OCDE (2010), Science, technologie et industrie : Perspectives de l'OCDE 2010, Éditions OCDE, Paris, pp 23-35.

(40) OCDE (2009), L'OCDE en Chiffres 2009, Éditions OCDE, Paris, p41.

(41) أنظر في هذا الصدد :بلقاسم العباس (2009)، مرجع سبق ذكره،ص ص 49-57.

* : مؤشر التبادل داخل الصناعة الواحدة أو مؤشر Grubel et Lloyd (G.L) الذي وضع سنة 1975 :هو مؤشر يقيس مدى وجود تجارة بينية في قطاع معين، وليكن مثلا قطاع الصناعة، حيث بأخذ قيم تتراوح ما بين0 و100 ، بحيث كلما كانت القيم تتجه نحو الانخفاض (تقترب من0) فذلك يعني أن المستوردات الخاصة بالقطاع أكثر من الصادرات وبالتالي فان التبادل التجاري للقطاع هو لصالح الطرف الأخر أي باقي العالم، والعكس صحيح لما تتجه القيم نحو الارتفاع وتقترب من 100حيث يكون التبادل التجاري للقطاع في هذه الحالة في صالح هذا الطرف على حساب الطرف الأخر أو باقي العالم

ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام العلاقة التالية :

$$GL = \left(1 - \frac{\sum_{i=1}^{n} (Xi - Mi)}{\sum_{i}^{n} (Xi + Mi)}\right) * 100$$

مع العلم أن Xi و Mi يعبران قيمة إجمالي الصادرات والواردات من المنتجات الصناعيةi للبلد المعني بالدراسة، والتي تشمل المجموعات السلعية الخامسة (مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر) ، السادسة (سلع مصنوعة مصنفة أساساً حسب المادة) ، السابعة (الآلات ومعدات النقل) والثامنة (مصنوعات متنوعة) للتصنيف المعياري للتجارة الدولية – التنقيح الثالث – (CTCI rev3)

*: مؤشر التركز indice de Concentration أو مؤشر هيرفندال –هيرشمان Herfindahl-Hirschmann هو مؤشر يقيس درجة تمركز الأسواق، حيث تم تعديله بغية قياس أو التعبير عن درجة اعتماد صادرات أو ورادات بلد معين على عدد محدود من السلع ، حيث تكون نتائجه محصورة ما بين 0 وتعني وجود تنوع كبير في الصادرات و1 وتعني تركيز كبير على عدد محدود من السلع المصدرة، وذلك وفقا للعلاقة التالية :

$$Hi = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{X}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث Hj : مؤشر البلد أو مجموعة من البلدان و Xi : قيمة الصادرات من السلعة i

: $X = \sum_{i=1}^{n} x_i$ إجمالي الصادرات و n : عدد المنتجات الممكن تصديرها وفقا للتصنيف الموحد للتجارة الدولية – التنقيح الثالث – (CTCI rev3)

***: مؤشر التنوع indice de Diversification أو مؤشر Finger-Kreinin الخاص بتشابه التجارة الذي وضع سنة 1979، يقيس مدى انحراف الهيكل السلعي للصادرات أو ورادات دولة ما عن الهيكل السلعي العالمي للصادرات أو الواردات، حيث تكون قيمه محصورة ما بين 0 و1. حيث كلما زادت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على الابتعاد عن المتوسط الدولي للتنوع بمعنى أن هناك ابتعاد للهيكل السلعي للتجارة الخارجية للبلد محل الدراسة وعدم تماثله مع الهيكل العالمي والعكس صحيح. ويمكن حسابه عن طريق العلاقة التالية :

$$S_j = \frac{\sum_i |H_{ij} - H_i|}{2}$$

حيث : Sj : مؤشر البلد أو مجموعة من البلدان و

hij :حصة المنتج i المحلي إلى إجمالي الصادرات (أو الواردات) للبلد أو مجموعة البلدان j وhi :

حصة المنتج i العالمي إلى إجمالي صادرات (أو واردات) العالم.

(42) OMC (2010), Statistique de Commerce International 2010, Organisation Mondiale du Commerce, Genève, p43.

(43) OPEC (2010), Annual Statistical Bulletin2009 , Organization of the Petroleum Exporting Countries, Vienna, p82.

(44) Nacer-Eddine SADI(2005), La Privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux, Office des Publications Universitaires, Alger, p205

(45) انظر في هذا الصدد:

(46) CNES(2008), Etat Economique et Social de la Nation :2005-2006-2007 : éléments de synthèse, Conseil National Economique et Social ,Alger, Novembre 2008, p12.

(47) CNES (2005), Projet de rapport sur la conjoncture économiques et sociale du deuxième semestre 2004, Conseil National Economique et Social , Alger, 2005, p74.

(48) CNES(2004)Projet de rapport sur la conjoncture économiques et sociale du deuxième semestre 2003, Conseil National Economique et Social, Alger, 2004, p25

(49) عبود رزقين(2009)،الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45-شتاء 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ص ص163-164.

(50) نفس المرجع السابق، ص 166.

(51) هذا حسب إحصائيات مديرية التنميط والحماية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة الجزائرية، فمن بين 178 مؤسسة نجد167 مؤسسة حصلت على شهادة ISO9000،6 مؤسساتISO14000 في حين أن6 مؤسسات هي بصدد إتمام إجراءات الحصول على معايير المطابقة من النوع ISO22000 (المعيار الدولي المتعلق بسلامة المنتجات الغذائية).

(52) عبد الحميد زعباط (2004)، دور الموارد البشرية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- ،الجزائر، يومي09 و10 مارس.

(53) FERGUENE Améziane (2006), Coopération régionale et ouverture internationale: l'Algérie dans le partenariat Euro Méditerranéen, Communication au colloque international" Le Partenariat Euro - Méditerranéen : Construction régionale ou dilution dans la mondialisation", organisé par GDR CNRS « EMMA » (Economie Méditerranée Monde Arabe) et Université Galatasaray, Istanbul, le 26 et 27 Mai, p7.

(54) انظر في هذا الصدد كل من :

- CNIS(2010), Op.cit., p 17.

(55) CNIS(2007), Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie : Année 2006, Centre National de l'Informatique et des statistiques, Direction Générale des Douanes, Alger, p23.

(56) CNIS (2010), Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie avec l'Union Européenne : Période 2004 à 2009, Centre National de l'Informatique et des statistiques, Direction Générale des Douanes, Alger, p1.

(57) Statistiques de l'EuropeAid Co- opération Office. (disponible sur le site Internet de la Commission Européenne : http://ec.europa.eu/europeaid/index_fr.htm) (consulté le 1702/2011)

2- المراجع :

- باللغة العربية :

- البنا محمد مصطفى (2004)، التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الاقتصادي في مواجهتها، بحوث وأعمال مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية-عمان-، أيام20-22 سبتمبر 2004، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

- الفوزان ناصر ومازن رشيد(2007)،الشراكة في البحث العلمي بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص، مركز بحوث كلية إدارة الأعمال،جامعة الملك سعود، الرياض.

- البرغوثي عماد أحمد و أبوسمرة محمود أحمد (2007)، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية -سلسلة الدراسات الإنسانية-، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني -جويلية.

- العباس بلقاسم (2009)، التحول الهيكلي والأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الحادي عشر- العدد الثاني – يوليو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

- العياري الشاذلي (1997)، آفاق التكامل في البحر المتوسط : الخيار الأوروبي، في:محمد محمود الإمام وآخرون،الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- الصمادي محمد (2004)، اتفاقيات التجارة الحرة وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، في: أحمد السيد النجار، التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان.

- السعد عبد الأمير (2008)، العولمة والاقتصاد العالمي : قضايا راهنة ، دار الفكر المصري، القاهرة، الطبعة الأولى.

- بن عنتر عبد الرحمان(2004)، نحو تحسين الإنتاجية و تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية– حالة الصناعات التحويلية بالجزائر–، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- حسن صادق عبد الله (2004)، دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي، بحوث وأوراق عمل مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية– عمان–، أيام20–22 سبتمبر 2004، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

- علاوي محمد لحسن(2010)،الإقليمية الجديدة:المنهج المعاصر لتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد07-2009-2010،جامعة ورقلة، الجزائر.

- عجمية محمد عبد العزيز و اليثي محمد علي (2001)، التنمية الاقتصادية : مفهومها، نظريتها، سياساتها، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

- قوريش نصيرة(2007)، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد05، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

- رزقين عبود(2009)،الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45– شتاء2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- زعباط عبد الحميد(2004)، دور الموارد البشرية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة– ،الجزائر، يومي09 و10 مارس.

- نافعة حسن (2004)، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

– باللغة الأجنبية :

(58) Banque d'Algérie(2011),Evolution économique Et monétaire en Algérie : Année2010, Banque d'Algérie, Alger.

(59) BICHARA Khader (1997), Le Partenariat Euro Méditerranéen : après la conférence de Barcelone, Editions L'Harmattan, Paris.

(60) CNES(2005), Projet de rapport sur la conjoncture économiques et sociale du deuxième semestre 2004, Conseil National Economique et Social, Alger.

(61) CNES (2004), Projet de rapport sur la conjoncture économiques et sociale du deuxième semestre 2003, Conseil National Economique et Social, Alger.

(62) CNES (2008), Etat économique et social de la nation : 2005-2006-2007 : éléments de synthèse, Conseil National Economique et Social, Alger, Novembre.

(63) CNIS (2010), Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie avec l'Union Européenne : Période 2004 à 2009, Centre National de l'Informatique et des statistiques, Direction Générale des Douanes, Alger.

(64) CNIS, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie ,Centre National de I'Informatique et des Statistiques, Alger. (les années 2005, 2007, et2010)

(65) FERGUENE Améziane(2006), Coopération régionale et ouverture internationale : l'Algérie dans le partenariat Euro Méditerranéen, Communication au colloque international Le Partenariat euro-méditerranéen : construction régionale ou Dilution dans la mondialisation, organisé par GDR CNRS « EMMA »(Economie Méditerranée Monde Arabe) et Université de Galatasaray, Istanbul, le 26 et 27Mai.

(66) HADJSEYD Mahrez (2002),Développement industriel de l'Algérie:l'industrie, Pesanteurs et réformes, communication au séminaire "Quelle Développement pour l'Algérie", organisé par le Forum des Chefs d'Entreprises, Alger, le19- 20 Janvier.

(67) HUGON Philippe(1999), Les accords de libre-échange avec les Pays du Sud et de l'Est de la Méditerranée: entre la Régionalisation et la Mondialisation, Revue Région et Développement, n°9, l'Harmattan , Paris.

(68) KHELADI Mokhtar (2007), L'Accord d'association Algérie -UE: un bilan critique, Communication au colloque international " Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et du Proche–Orient", organisé par la Commission Economique des Nations Unies pour l'Afrique (UNECA) et le Groupe d'Analyse et de Théorie Economique(GATE UMR 5824 du CNRS, Université Lumière Lyon 2),le19-20 Octobre, Rabat.

(69) MEBTOUL Abderrahmane (2007), La nouvelle stratégie industrielle, un document incohérent et irréaliste ,In Liberté Liberté Economie, N°459, semaine du 19 à 25 Décembre.

(70) MEZOUAGHI Mihoub (2003), La place de la connaissance dans le partenariat Euro-Méditerranéen, , In BOUKELLA .M,.BENABDALLAH. Y et FERFERA. M. Y(Editeurs), La Méditerranée Occidentale : Entre Régionalisation et Mondialisation, CREAD, Alger.

(71) Office National des Statistiques(2010),L'Activité Industrielle 1999-2009, Collections Statistiques N°152, Alger.

(72) Office National des Statistiques(2006),L'Activité Industrielle1995-2005,Collections Statistiques N°129, Alger.

(73) OCDE (2010), Science, technologie et industrie : Perspectives de l'OCDE 2010, Éditions OCDE, Paris.

(74) OCDE (2009), L'OCDE en Chiffres 2009, Éditions OCDE, Paris.

(75) OCDE (2009), base des données des principaux indicateurs de la science et de la technologie, Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Paris, Juin.

(76) OMC (2010), Statistique de Commerce International 2010, Organisation Mondiale du Commerce, Genève.

(77) OPEC (2010),Annual Statistical Bulletin2009, Organization of the Petroleum Exporting Countries, Vienna.

(78) PERIGOT François (1998),Les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens : quel rôle pour la France ? , rapport de Conseil Economique et Social, la Documentation Française, Paris.

(79) REGNAULT Henri(1996), Libre échange et exportations manufacturières des pays du sud et de l'est de la méditerranée: vers de cruelles désillusions?, Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXXV, CNRS éditions, Paris.

(80) REGNAULT Henri(2010),La Méditerranée entre globalisation, déglobalisation et reglobalisation, IN Annuaire IEMed de la Méditerranée Med.2010, l'Institut européen de la Méditerranée (IEMed), Barcelone.

(81) REIFFERS Jean-Louis et GALAL Ahmed (2010), le Partenariat Euro Méditerranéen à la Croisée des Chemins, Forum Euro-Méditerranéen des Instituts Economiques , Marseille. SADI Nacer-Eddine (2005), La Privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux, Office des Publications Universitaires, Alger.

(82) SIROEN Jean Marc (2004), La Régionalisation de l'Economie Mondiale, La Découverte, Paris.

(83) UNESCO (2010), The UNESCO Science Report 2010, The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris.